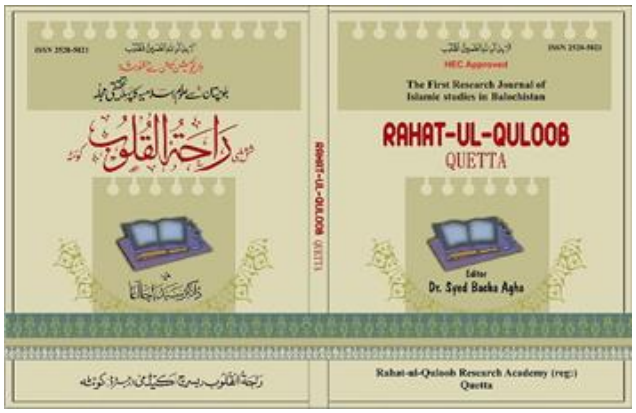

OPEN ACCESS

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

RAHAT-UL-QULOOB

Bi-Annual, Trilingual (Arabic, English, Urdu) ISSN: (P) 2025-5021. (E) 2521-2869

Project of **RAHATULQULOOB RESEARCH ACADEMY,**

Jamiat road, Khiljiabad, near Pak-Turk School, link Spini road, Quetta, Pakistan.

Website: www.rahatulquloob.com

Approved by Higher Education Commission Pakistan

Indexing: » Australian Islamic Library, IRI (AIOU), Tahqeeqat, Asian Research Index, Crossref, Euro pub, MIAR, ISI, SIS.

TOPIC

دراسة نماذج من الأحاديث التي أعلها الدارقطني بتعارض الوصل والإرسال في كتابه الغرائب والأفراد

An Empirical Study of Ahādith declared Muallal (defective) due to contradiction of narrators in chains (wasl and Irsāl) from the book (al-Gharāib and al-Afrād) of Imam al-Dārāquṭnī

AUTHOR

1. Johra Bashir, Ph.D Scholar, Department of Hadith, International Islamic University, Islamabad, Pakistan. Email: j.bashir5588@gmail.com

How to Cite: Johra Bashir. (2022). ARABIC: دراسة نماذج من الأحاديث التي أعلها الدارقطني بتعارض الوصل والإرسال في كتابه الغرائب والأفراد: An Empirical Study of Ahādith declared Muallal (defective) due to contradiction of narrators in chains (wasl and Irsāl) from the book (al-Gharāib and al-Afrād) of Imam al-Dārāquṭnī. *Rahat-Ul-Quloob*, *6*(2), 32-49. https://doi.org/10.51411/rahat.6.2.2022/432

URL: http://rahatulquloob.com/index.php/rahat/article/view/432

Vol. 6, No.2 || July–December 2022 ||ARBIC-Page. 32-49

Published online: 03-08-2022

QR. Code

دراسة نماذج من الأحاديث التي أعلها الدارقطني بتعارض الوصل والإرسال في كتابه الغرائب والأفراد

An Empirical Study of Ahādith declared Muallal (defective) due to contradiction of narrators in chains (wasl and Irsāl) from the book (al-Gharāib and al-Afrād) of Imam al-Dārāquṭnī

جوهره بشير

ABSTRACT:
Authenticity of a hadith (Prophetic tradition) from the advent of Islam to the present age has been a matter of great importance to the Muslims; it is one of the two primary sources of Islam. Therefore, many hadith scholars throughout the Islamic history-such as Imam al-Dārāquṭnī- dedicated their lives to the study of prophetic traditions & laid ground rules to identify and separate the correct narrations from the wrong ones. A hadith is rendered suspicious by -among other things- a contradiction of narrators in the narration of the same hadith, which can occur either in the Sanad (the chain of narrators) or in the text of the hadith. This study attempts to discuss a variation of this contradiction, which occurs when one or more chains of narrators are connected, while other chains skip a narrator after the sahābi (a companion of Prophet ﷺ). The study includes methodologies & rules of the Scholars to resolve such contradictions as well as some practical examples of contradictory ahādith from the book al-Gharāib & al-Afrād by Imam al-Dāraquṭnī which detail the procedure of dealing with such contradictions, considering the rules & identifying the most accurate chain of narrators.
Keywords: al-Gharāib and al-Afrād, al-Dārāquṭnī, wasl and Irsāl, contradiction of narrators

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد، فعلم الحديث من أهم أنواع العلوم عند المسلمين لأنه مصدر ثان من مصادر الشريعة الإسلامية، لذلك خاض العلماء منذ بداية رواية الحديث في حفظ السنة النبوية الصحيحة، فألفوا الكتب، ووضعوا القواعد، والمناهج، والاصطلاحات، وبجهودهم القيمة ظهرت أنواعا عديدة من علوم الحديث كعلم الجرح والتعديل، وعلم مصطلح الحديث، وعلم العلل. ويُعتبَر علم العلل أدق وأرفع علوم الحديث حيث لا يشتغل فيه إلا صاحب خبرة واسعة وعميقة في الصناعة الحديثية وأحوال الرجال كأحمد بن حنبل، والبخاري، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني ، والترمذي، وأبي حاتم، وأبي الزرعة، والدارقطني .

ومن أهم مباحث علم العلل تعارض الوصل والإرسال. فهذا البحث يهدف إلى معرفة منهج علماء النقد في معالجة تعارض الوصل والإرسال نظريا، ثم تطبيق هذه القواعد على بعض الأحاديث من هذا النوع، والنماذج انتخبتها من كتاب الغرائب والأفراد للدارقطني . فاقضت طبيعة البحث تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ترجمة الإمام الدارقطني والتعريف بكتابه

المطلب الأول: ترجمة الإمام الدارقطني رحمه الله (306 385هـ)

اسمه ونسبه وكنيته: هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله، أبو الحسن البغدادي الدارقطني .[1]

ولادته ونشأته: مولده سنة ست وثلاث مائة (306) من الهجرة ببغداد. وكانت أسرته أسرة علمية حيث كان أبوه مشتغلا في علم الحديث، ولذلك خاض الإمام في طلب العلوم الشرعية منذ صغره، فتعلم من أهل العلم ببغداد ثم سافر إلى بلاد إسلامية أخرى مثل الكوفة، والبصرة، وواسط، والشام، ومصر، حتى صار أوحد عصره في الحفظ، والفهم، والورع، وإماما في علوم الحديث.

شيوخه: سمع القاضي أبا الطاهر الذُّهلي، وسمع من أبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، ومحمد بن قاسم المحاربي، وأبي علي محمد بن سليمان المالكي، وخلق كثير ببغداد، والكوفة، والبصرة، وواسط.[2]

تلامذته: حدث عنه أبو حامد الإسفراييني الفقيه، وأبو عبد الله الحاكم، وعبد الغني بن سعيد المصري، وتمام الرازي، وأبو بكر البرقاني، وأبو ذر عبد بن أحمد، وأبو نعيم، وأحمد بن الحسن الطيان الدمشقي، وأبو القاسم التنوخي، وخلق كثير.[3]

وفاته: توفي الدارقطني يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة سنة (385) خمس وثمانين وثلاث مائة من الهجرة.[4]

أهم تصانيفه: له عدة تصانيف في علم الحديث والعلل، من أبرزها: السنن[5]، والعلل الواردة في الأحاديث النبوية[6]، والمؤتلِف والمختلِف[7]، والضعفاء[8]، والإلزامات، والتتبع[9]، والغرائب والأفراد.[10]

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "الغرائب والأفراد" للدار قطني

اسم الكتاب: من أهم كتب العلل وأقدمها كتاب الإمام الدارقطني رحمه الله المسمى بـ "الأفراد والغرائب" وهو اسمه المشهور والسائد عند أكثر أهل العلم. وسماه ابن خير في فهرسته "كتاب الأفراد والغرائب من حديث رسول الله ﷺ"،[11] ويسمى أيضا "الفوائد الأفراد"[12]، وسماه ابن القيسراني" الغرائب والأفراد" وقام بترتيبه على الأطراف، وسماه أطراف الغرائب والأفراد. والكتاب في أصله كان مشتملا على مائة جزء حسب رأي ابن حجر، وابن كثير[13] وغيرهم، لكنه فُقد إلا أجزاء يسيرة منه، وهي: الجزء الثاني، والثالث، والرابع، والسادس، والثالث والثمانون. وهو غير مرتب أيضا بترتيب معين مما يُصعب الاستفادة منه.

موضوع الكتاب ومنهجه: هذا الكتاب يُعتبر من أدق المؤلفات في العلل، وموضوعه كما يتضح من اسمه الأحاديث الأفراد والغرائب. قال ابن كثير وهو يصف تصانيفه: له كتابه المشهور من أحسن المصنفات في بابه، لم يسبق إلى مثله ولا يلحق في شكله إلا من استمد من بحره وعمل كعمله، وله كتاب العلل بين فيه الصواب من الدخل، والمتصل من المرسل والمنقطع والمعضل، وكتاب الأفراد الذي لا يفهمه، فضلا عن أن ينظمه، إلا من هو من الحفاظ الأفراد، والأئمة النقاد، والجهابذة الجياد، وله غير ذلك من

المصنفات التي هي كالعقود في الأجياد...[14]

المطلب الثالث: التعريف بكتاب "أطراف الغرائب والأفراد" لابن القيسراني

هذا الكتاب يُعتبر من أهم الخدمات حول كتاب الإمام الدارقطني "الغرائب والأفراد" الذي لم يكن مرتبا بترتيب معين، ولذلك قام البعض بترتيبه منهم الإمام محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، رتبه على الأطراف وسماه "أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول اللهﷺ للإمام الدارقطني "، وهو مطبوع في خمسة أجزاء مشتملا على 6400 طرفا من أطراف الحديث.

ترتيب الكتاب: رتّب ابن القيسراني الكتاب على الأطراف بحسب الراوي الأعلى وفق حروف المعجم. وقسمه إلى خمسة فصول: فالفصل الأول منها: في مسانيد العشرة المبشرين بالجنة رضوان الله عليهم، والثاني: في مسانيد من اشتهر بالآباء من الصحابة رضوان الله عليهم ، وترتيب الرواة عنهم أيضا في حين كثرة الرواة عنهم. والثالث: فيمن اُشتهر بالكُنى منهم رضوان الله عليهم – سواء كان له اسم معروف أو لا كأبي هريرة، وأبي سعيد الخدري، والرابع: في مسانيد النساء الصحابيات رضوان الله عليهن، وابتدأها بصاحبات الأسماء ثم الكنى، والخامس: في المراسيل والمبهمين. ورتب هذه الفصول حسب حروف المعجم مراعيا الحرف الأول فقط.

نسخ الكتاب: الكتاب له نسختان: النسخة الأولى طبعت بتحقيق محمود محمد محمود حسن نصار، والسيد يوسف من دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ/1998م. وهذه النسخة وأرقام أحاديثها معتمدة عليها في البحث، وفيها الأخطاء والسقط في مواضع عديدة. والنسخة الثانية طُبعت معاصرا بتنسيخ وتصحيح جابر بن عبد الله السريع، ط 1، 1428هـ.. وتُعين الطالب في مواضع عديدة لفهم النصوص وأسماء الرواة عند وجود الخلل في النسخة الأولى.

المبحث الثاني: تعريف العلة، وأنواعها، ومنهج علماء النقد في الترجيح عند التعارض، وخطوات دراسة الحديث المعل بالاختلاف.

المطلب الأول: تعريف العلة وأنواعها:

لغة: العلة مأخوذ من علّ ، ويستخدم في العربية في معان عديدة. قال ابن منظور: العَلُّ والعَلَلُ: الشَّرْبةُ الثَّانِيَةُ. وَقِيلَ: الشُّرْب بَعْدَ الشُّرْبِ تِباعاً، يُقَالُ: عَلَلٌ بَعْدَ نَهَلٍ. وعَلَّه يَعُلُّه ويَعِلُّه إذا سَقَاهُ السَّقْيَة الثَّانِيَةَ، وعَلَّ بِنَفْسِهِ، يَتعدَّى وَلَا يتعدَّى. وعَلَّ يَعِلُّ ويَعُلُّ عَلًّا وعَلَلًا، وعَلَّتِ الإِبِلُ تَعِلُّ وتَعُلُّ إذا شَرِبت الشَّرْبةَ الثَّانِيَةَ.[15]. وقال ابن فارس: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة: أحدها تكرر أو تكرير، والآخر عائق يعوق، والثالث ضعف في الشيء.[16]

اصطلاحا: العلة في الحديث عرفه المتأخرون من المحدثين بأنه: سبب غامض قادح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه، والحديث الذي يكون فيه العلة يسمى مُعَلَّلا.[17]

ومفهوم العلة عند علماء النقد المتقدمين أعم وأشمل حيث يدخل فيه علل ظاهرة كالضعف، والجهالة، والوضع، وخفية

كالشذوذ والنكارة لذلك المؤلفات للمتقدمين في العلل تشمل الأحاديث التي ضعفت لأي سبب قادح في الحديث سواء كان ظاهرا أو خفيا. وعلم العلل من أدق أنواع علوم الحديث لأنه عبارة عن كشف المسائل الخفيفة الغامضة في الأحاديث الصحيحة ولا يطلع عليها إلا صاحب خبرة واسعة مثل علي بن المديني ، ويحيى بن معين، والبخاري، وأبي حاتم، وشعبة، والدارقطني .

وجه الربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: إحدى معاني العلة في اللغة ضعف في الشيء وهو المعنى الذي أخذ به المحدثون حيث العلة نوع من الضعف في الحديث.

أنواع العلة: قسم المحدثون العلة إلى أكثر من تقسيم باعتبارات مختلفة، وأذكرها باختصار فيما يلي:

أنواع العلة باعتبار محلها: تنقسم العلة باعتبار محلها إلى قسمين، وهما: العلة في السند، والعلة في المتن.

أنواع العلة باعتبار قدحها: وقام بعض المحدثون إلى تقسيم العلة بهذا الاعتبار مجملا كالنووي، ومنهم من قسمها بالتفصيل كابن حجر. يقول النووي: وتقع العلة في الإسناد وهو الأكثر، وقد تقع في المتن، وما وقع في الإسناد قد يقدح فيه وفي المتن كالإرسال والوقف، وقد يقدح في الإسناد خاصة ويكون المتن معروفاً صحيحاً.[18]

وقسم ابن حجر العلة بهذا الاعتبار إلى ستة أقسام وهي:

1. وقوع العلة في الإسناد وعدم قدحها فيه وفي المتن. ومثاله: حديث المدلس بالعنعنة، إذا وُجد له طريق آخر صرح فيه الراوي بالسماع فالعلة غير قادحة في السند والمتن.
2. وقوع العلة في الإسناد وقدحها فيه دون المتن. ومثاله: إبدال راو ثقة براو ثقة، فهذا النوع من الوهم لا يستلزم القدح في السند ولا في المتن.
3. وقوع العلة في الإسناد وقدحها فيه وفي المتن معا، كالإرسال، والوقف، والضعف في الراوي.
4. وقوع العلة في المتن وعدم قدحها فيه وفي الإسناد. ومثاله: اختلاف الألفاظ في الأحاديث الصحيحة إذا أمكن الجمع بينها بحيث أنها تؤدي إلى معنى واحد.
5. وقوع العلة في المتن وقدحها فيه وفي المتن معا. ومثاله: خطأ الراوي في الرواية بالمعنى، والمراد بلفظ الحديث غيره، فهذا يستلزم عدم قبول المتن، وهو قدح في الراوي والإسناد أيضا.
6. وقوع العلة في المتن وقدحها فيه دون الإسناد، كمخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ الحديث.[19]

أنواع العلة باعتبار صورها وأجناسها: وقسمها الحاكم[20] باعتبار أجناسها إلى عشرة أقسام دون التصريح وذكر لكل قسم مثالا يدل عليه. وبين أنه ذكر هذه الأجناس على سبيل المثال لا الحصر، قال: فقد ذكرنا علل الحديث على عشرة أجناس، وبقيت أجناس لم نذكرها، وإنما جعلتها مثالا لأحاديث كثيرة معلولة ليهتدي إليها المتبحر في هذا العلم، فإن معرفة علل الحديث من أجل هذه العلوم.[21]

ثم جاء بعد الحاكم من عرَّف بهذه الأجناس العشرة، منهم السيوطي[22]، فمن بين هذه الأجناس ما يلي: الأول: أن

يكون السند ظاهره الصحة، وفيه من لا يُعرف بين أهل الحديث بالسماء عمن روى عنه، والثاني: أن يكون الحديث مرسلاً من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة، والثالث: وأن يكون الحديث محفوظاً عن صحابي، ويروى عن غيره لاختلاف بلاد رواته... إلخ.[23]

المطلب الثاني: المراد بتعارض الوصل والإرسال

الوصل في اللغة: ضد الهجران والفصل.[24]

اصطلاحا: الوصل عند المحدثين بمعنى اتصال السند، والاتصال أول شرط من شروط صحة الحديث، إذ أن تعريف الحديث الصحيح كما استقر عليه الاصطلاح: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا.[25] واتصال الإسناد: هو أن يكون كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه.[26]

الإرسال في اللغة: مأخوذ من أَرْسَلَ بمعنى الإطلاق وعدم القيد.[27]

اصطلاحا: هو ما سقط من آخر إسناده مَنْ بعد التابعي[28]. وبعض المتقدمين خاصة الفقهاء كانوا يُطلقون المرسل على المنقطع.[29]

المراد بتعارض الوصل والإرسال: المراد بتعارض الوصل والإرسال أن يروي بعض الرواة الحديث موصولا مسندا بينما يرويه آخرون مرسلا، أو يرويه نفس الرواة مرة موصولا ومرة مرسلا أي بسقط اسم الصحابي مع اتحاد المتن. فتعارض الوصل والإرسال نوع من أنواع العلة ولابد للباحث أن ينظر فيه ويقوم بالترجيح بينهما.

المطلب الثالث: منهج العلماء في الترجيح عند التعارض في الوصل والإرسال

تعارض الوصل والإرسال نوع من أنواع زيادات الثقات في السند بمعنى أن الذي رواه موصولا، أو مرفوعا معه زيادة، لأن الوصل زيادة بالنسبة إلى الإرسال، والرفع زيادة بالنسبة إلى الوقف.

منهج المتقدمين في معالجة التعارض: إن العلماء المتقدمين لم يضعوا قاعدة خاصة للترجيح بين الوصل والإرسال والرفع والوقف بل كانت أحكامهم على الأحاديث خاضعة للقرائن المحتفة بها. وهذا هو الفرق الواضح بين أسلوب المتقدمين والمتأخرين. قال المعلمي اليماني: ....وهذا هو الذي يظهر من صنيع المتقدِّمين؛ أنَّ العبرة عندهم بالترجيح؛ فتارةً تترجَّح الزيادة، وإن كان الذين لم يذكروها أكثر، وتارةً بالعكس. وذلك منوطٌ بنظر المجتهد الماهر في الفنِّ؛ فقد يقوم لديه من القرائن ما يجهله من ليس في درجته؛ بل ربَّما صعب على المجتهد التعبير عن تلك القرائن؛ كما ذكروه في المعلَّل.[30]

منهج المتأخرين في الترجيح عند التعارض: اختلف علماء المتأخرين فيما يُرجح عند تعارضهما إلى أقوال عديدة منها ما يلي:

القول الأول: ترجيح الوصل على الإرسال والرفع على الوقف.

وإلى هذا القول ذهب ابن الصلاح، والخطيب والنووي، وبعض الأئمة الآخرين.[31] قال ابن الصلاح في المقدمة: "ومنهم من قال: الحكم لمن أسنده إذا كان عدلا ضابطا فيقبل خبره وإن خالفه غيره سواء كان المخالف له واحدا أو جماعة؛

قال الخطيب : هذا القول هو الصحيح؛ قال ابن الصلاح: وما صححه هو الصحيح في الفقه وأصوله. وسئل البخاري عن حديث : (لا نكاح إلا بولي) المذكور فحكم لمن وصله وقال : الزيادة من الثقة مقبولة فقال البخاري : هذا مع أن من أرسله شعبة وسفيان وهما جبلان لهما من الحفظ والإتقان الدرجة العالية؛ ويلتحق بهذا ما إذا كان الذي وصله هو الذي أرسله، وصله في وقت وأرسله في وقت.[32]

وقال الحافظ الخطيب البغدادي: وهذا القول هو الصحيح عندنا، لأن إرسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله، ولا تكذيب له، ولعله أيضا مسند عند الذين رووه مرسلا أو عند بعضهم، إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان، والناسي لا يقضى له على الذاكر، وكذلك حال راوي الخبر إذا أرسله مرة ووصله أخرى، لا يضعف ذلك أيضا، لأنه قد ينسى فيرسله ثم يذكر بعده فيسنده، أو يفعل الأمرين معا عن قصد منه لغرض له فيه.[33] وقال النووي: الصحيح بل الصواب الذي عليه الفقهاء والأصوليون ومحققو المحدثين أنه إذا رُوي الحديث مرفوعا وموقوفا، أو موصولا ومرسلا: حُكم بالرفع والوصل لأنها زيادة ثقة، وسواء كان الرافع والواصل أكثر أو أقل في الحفظ والعدد.[34]

القول الثاني: ترجيح الإرسال والوقف:

ذكر الخطيب البغدادي أن أكثر أصحاب الحديث يرون الحكم في هذا وأشباهه للمرسل.[35]

القول الثالث: الترجيح للأحفظ.

ذكر الخطيب، وابن الصلاح أن بعض العلماء ذهبوا إلى أن المعتبر ما قاله الأحفظ من وصل أو إرسال، فإذا كان من أرسله أحفظ ممن وصله فالحكم لمن أرسله، وإن كان من وصل أحفظ فالحكم له.[36]

القَوْل الرابع: الاعتبار لأكثر الرواة عدداً.

ومنهم من رجح ما رواه أكثر الرواة بحجة أن تطرق السهو والخطأ إلى الأكثر أبعد. وقد حكى هذا القول الحاكم النيسابوري في "المدخل" عن أئمة الحديث[37].

والذين قالوا إن الحكم للأكثر أو للأحفظ اختلفوا: هل تكون مخالفة الأكثر والأحفظ قدحا في عدالته؟ والراجح أن ذلك لا يقدح في عدالة من وصله وأهليته. ومنهم من قال: من أسند حديثا قد أرسله الحفاظ فإرسالهم له يقدح في مسنده وفي عدالته وأهليته[38]. ومن المعاصرين من سار على منهج المتقدمين ورجح مذهبهم كالمعلمي اليماني[39]، وعداب محمود الحمش.[40]

والمذهب الراجح الذي سلك عليه أكثر الأئمة النقاد من المتقدمين والمتأخرين هو الترجيح حسب القرائن. وهذا الذي نلاحظه عند دراسة الأحاديث المعلة بتعارض الوصل والإرسال. فسأورد في المبحث الثالث ثلاثة نماذج من هذا النوع، ليتبين أن حكم النقاد كالبخاري، والنسائي، والبيهقي، والدارقطني ، وابن حجر، وغيرهم حسب القرائن المتوفرة في كل حديث وليس لهم حكم واحد عام لجميع الأحاديث.

المطلب الرابع: خطوات دراسة الحديث المعل

1. تخريج الحديث وجمع طرقه من المصادر الحديثية.

2. تحديد مدار الحديث: معرفة الراوي الذي عليه مدار الحديث يعين في إزالة الإبهام ووقوع الأخطاء في تعيين الرواة. ومعرفة الراوي تشمل: اسمه، ولقبه، وكنيته، وولادته ووفاته، وأشهر شيوخه وتلامذته، وموطنه، ودرجته في الحديث. ويُرجع في ذلك إلى مصادر أصلية متقدمة كالجرح والتعديل لابن أبي حاتم، والتاريخ الكبير والصغير للبخاري، وتاريخ ابن معين، والطبقات الكبرى لابن سعد، ونحو ذلك.

3. دراسة الرواة عن المدار وبيان اتفاقهم واختلافهم عن المدار.

4. التثبت من سماع الرواة خاصة من وُصف بالتدليس، أو الإرسال.

5. الموازنة بين الروايات وبيان الراجح وأسباب الترجيح في ضوء القرائن: وقرائن الترجيح كثيرة، منها: كثرة العدد، وقوة الحفظ أو الكتابة، وطول ملازمة الراوي للشيخ، وقرابة الراوي لشيخه، واتفاق البلدان، وتنصيص علماء النقد.

المبحث الثالث: دراسة النماذج من الأحاديث التي أعلها الدارقطني بتعارض الوصل والإرسال في كتابه الغرائب والأفراد

المثال الأول:

قال ابن القيسراني: حديث: «لَمّا انصرفَ المشركونَ مِن أُحدٍ... الحديث». قال الدارقطني : قال ابن صاعد: لا أعلم أحدا قال فيه عن ابن عباس إلا شيخنا محمد بن منصور الجوَّاز[41]، عن ابن عيينة[42]، عن عمرو عنه.[43]

تخريج الحديث: هذا الحديث رُوي على وجهين:

الوجه الأول: الرواية الموصولة: أخرجه النسائي في السنن الكبرى 55/10، ح 11017 قال: أخبرنا محمد بن منصور، عن سفيان، عن عمرو، عن عكرمة، قال: قال ابن عباس: «لمَّا انصرفَ المشركونَ مِن أُحدٍ فبَلَغوا الرَّوحاءَ قَالوا: لا محمداً قَتلتُم، ولا الكواعِبَ أَردفتُم، بئسَ ما صنعتُم، فبلَغَ ذلكَ رسولَ اللهِ ﷺ، فندَبَ الناسَ فانتَدَبوا حتى بلَغوا حمراءَ الأَسدِ وبئرَ أبي عنبةَ، فأَنزلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: {الَّذِينَ اسْتَجَابُواْ لِلّهِ وَالرَّسُولِ مِن بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ}[44] قال: كانَ أبوسفيانَ قالَ للنبيِّ ﷺ وأصحابِهِ: مَوعِدُكم مَوسمَ بدرٍ حينَ قَتلتُم أصحابَنا، فأمَّا الجبانُ فرجَعَ، وأمَّا الشجاعُ فأخذَ هُبَةَ القتالِ والتجارةِ، فأَتوهُ فلم يَجِدوا به أحداً فتَسوَّقوا، فأَنزلَ اللهُ عزَّ وجلَّ: {فَانقَلَبُواْ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ}[45]

وأخرجه أبو طاهر المخلص في المخلصيات 147/2، ح 1244، عن يحيى بن محمد، والطبراني في المعجم الكبير 247/11، ح 11632 عن علي بن عبد العزيز، وضياء الدين المقدسي في الأحاديث المختارة 185/12، ح 209 من طريق ابن صاعد، ثلاثتهم عن محمد بن منصور به بنحوه موصولا.

الوجه الثاني: الرواية المرسلة عن عكرمة دون ذكر ابن عباس. أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره 816/3، ح 4510، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، قال: «لَمَّا رَجَعَ الْمُشْرِكُونَ مِنْ أُحُدٍ قَالُوا: لَا مُحَمَّدًا قَتَلْتُمْ، وَلَا الْكَوَاعِبَ أَرْدَفْتُمْ، بِئْسَ مَا صَنَعْتُمْ، ارْجِعُوا، فَسَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَنَدَبَ الْمُسْلِمِينَ فَانْتَدَبُوا

حَتَّى بَلَغَ حَمْرَاءَ الْأَسَدِ أَوْ بِئْرَ أَبِي عُتْبَةَ الشَّكُّ مِنْ سُفْيَانَ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: نَرْجِعُ قَابِلَ، فَرَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَتْ تُعَدُّ غَزْوَةً، وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: {الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ}[46]

أخرجه سعيد بن منصور في تفسيره 1116/23، ح 543، وعبد الرزاق في تفسيره 424/1، ح 487 كلاهما عن سفيان بن عيينة، به مرسلا بنحوه. وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره 818/3، ح 4522، عن أبيه عن ابن أبي عمر عن سفيان به بنحوه مرسلا

دراسة العلة:

الحديث بهذا الإسناد رُوي على وجهين: رواه محمد بن منصور الجواز، عن ابن عيينة موصولا وهو ثقة[47]، بينما رواه سعيد بن منصور، وعبد الرزاق، وابن أبي عمر، ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ أربعتهم عن ابن عيينة مرسلا.

1. سعيد بن منصور: ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوقه به.[48]
2. عبد الرزاق الصنعاني: ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع.[49]
3. ابن أبي عمر: صدوق.[50]
4. محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ: ثقة.[51]

فهؤلاء الأربعة رووه عن سفيان به مرسلا ليس فيه ذكر ابن عباس، وخالفهم محمد بن منصور الجواز، فرواه عن سفيان موصولا. والرواية المرسلة أرجح من الموصولة لأسباب آتية:

1. اتفق هؤلاء الأربعة على روايته مرسلا؛ فرواية محمد بن منصور مردودة لمخالفة من هم أكثر عددا منه.
2. الذين رووه موصولا من أعلى مراتب التعديل، فروايتهم أولى بالضبط والإتقان.
3. ونص العلماء على تفرد محمد بن منصور، وترجيح الرواية المرسلة، منهم أبو طاهر المخَلِّص الذي قال بعد إيراد الحديث في كتابه: قال ابن صاعد: ولا أعلم أن أحدا قال فيه: قال ابن عباس، إلا محمد بن منصور الجواز.[52] وقال ابن حجر: رجاله رجال الصحيح، إلا أن المحفوظ إرساله عن عكرمة، ليس فيه ابن عباس، ومن الطريق المرسلة أخرجه ابن أبي حاتم وغيره.[53]

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد تفرد به محمد بن منصور الجواز، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس موصولا، وخالفه سعيد بن منصور، وعبد الرزاق، وابن أبي عمر، ومحمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ فرواه أربعتهم عن ابن عيينة به مرسلا دون ذكر ابن عباس. فرواية محمد بن منصور مردودة لمخالفته لمن هم أوثق، وأكثر عددا، وأضبط منه.

المثال الثاني:

قال ابن القيسراني في مسند عمرو بن دينار[54] عن عكرمة، عن ابن عباس: 2545 حديث: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِاثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا فِي الدِّيَّة ... الحديث». قال الدارقطني : قال محمد بن ميمون: رفعه [أي ابن عيينة] لنا عن ابن عباس. تفرد به محمد بن ميمون[55]، عن سفيان عنه [عمرو] متصلا. ورواه منصور بن صقير[56] أيضا عنه متصلا.[57]

تخريج الحديث: هذا الحديث روي على عدة أوجه.

الوجه الأول: رواية محمد بن ميمون، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار متصلا. أخرجه النسائي في المجتبى 44/8، ح 4804، وفي السنن الكبرى 356/6، ح 6978 قال: أخبرنا محمد بن ميمون، قال: حدثنا سفيان، عن عمرو، عن عكرمة، سمعناه مرة يقول: عن ابن عباس: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِاثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا يَعْنِي فِي الدِّيَةِ».[58] وأخرجه الدارقطني في سننه 148/4، ح 3245 من طريق محمد بن ميمون به متصلا.

وله متابع ضعيف أخرجه النسائي في المجتبى 44/8، ح 4803 وفي السنن الكبرى 356/6، ح 6979 من طريق محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: «قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيَتَهُ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا» وَذَكَرَ قَوْلَهُ: {إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ}[59] في أخذهم الدية واللفظ لأبي داود.[60]

وأخرجه الترمذي في العلل الكبير ص 218، ح 389، وفي سننه، 12/4، ح 1388، وأبو داود 185/4، ح 4546، وابن ماجه في سننه 878/2، ح 2629، والطحاوي في شرح مشكل الآثار 418/11 ح 4529، والبيهقي في السنن الصغير 238/3، ح 3036 من طريق محمد بن مسلم به متصلا بنحوه.

الوجه الثاني: رواية سفيان بن عيينة، عن عمرو مرسلا.

أخرجه الترمذي في سننه 12/4، ح 1389 قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي[61] قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن النبي ﷺ نحوه، ولم يذكر فيه عن ابن عباس.[62]

أخرجه الطحاوي 418/11، ح 4530: قال حدثنا بحر بن نصر، حدثنا يحيى بن حسان[63]، حدثنا سفيان، عن عمرو، عن عكرمة، بهذا الحديث، ولم يذكر ابن عباس في هذا الحديث.

الوجه الثالث: رواية منصور بن صقير، عن سفيان بن عيينة متصلا.

ذكر الدارقطني هذا الوجه ولم أقف عليه.

دراسة العلة: الحديث روي على عدة أوجه.

الوجه الأول: رواية محمد بن ميمون، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار متصلا.

محمد بن ميمون: قال النسائي: هوصالح، وقال في موضع آخر: أرجوأن لايكون به بأس[64] وقال في السنن الكبرى: ليس بالقوي[65] وقال أبو حاتم: كان أميا مغفلا ذُكر لي أنه روى عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن شعبة حديثا باطلا، وما أبعد أن يكون وضع للشيخ فإنه كان أميا.[66] وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ.[67] وذكره الذهبي في ديوان الضعفاء.[68]

فالراوي محمد بن ميمون مختلف فيه، وهو في درجة الاعتبار، وتابعه محمد بن مسلم في روايته عن ابن عيينة متصلا وهو ضعيف أيضا، فلا تصلح روايته للاعتضاد.

الوجه الثاني: رواية سفيان بن عيينة، عن عمرو مرسلا.

رواه عنه سعيد بن عبد الرحمن المخزومي[69]، ويحيى بن حسان[70] وكلاهما ثقتان.

الوجه الثالث: رواية منصور بن صقير، عن سفيان بن عيينة متصلا.

ذكر الدارقطني هذا الوجه ولم أقف عليه. وفيه منصور بن صقير: قال عنه أبو حاتم: ليس بقوي، وفي حديثه اضطراب.[71] ذكره ابن الجوزي[72] والذهبي[73] في الضعفاء. وقال ابن حبان يروي المقلوبات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد.[74] وقال العقيلي: في حديثه بعض الوهم.[75] وقال ابن حجر: ضعيف.[76] فراويته أيضا مردودة لضعفه. ووردت أقوال العلماء في نقده، منها ما يلي: قال الدارقطني بعد إيراد رواية محمد بن ميمون: قال محمد بن ميمون: وإنما قال لنا فيه: عن ابن عباس مرة واحدة، وأكثر من ذلك كان يقول: عن عكرمة عن النبي ﷺ.[77] وقال النسائي: محمد بن مسلم ليس بالقوي، والصواب مرسل، وابن ميمون ليس بالقوي أيضا.[78] وقال الترمذي: سألت محمدا [البخاري] عن هذا الحديث فقال: سفيان بن عيينة يقول: عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسل. وكأن حديث ابن عيينة عنده أصح.[79] فيتضح من أقوال الأئمة أن ابن عيينة كان يرويه مرسلا، ومتصلا. واختار البخاري والنسائي أن الصحيح فيه مرسل.

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد اختلف فيه على ابن عيينة في وصله وإرساله. وبعد دراسته توصلت إلى ما يلي:

1. رواه عنه موصولا محمد بن ميمون، ومحمد بن مسلم، ومنصور بن صقير وكلهم في مرتبة الاعتبار.
2. ورواه عنه مرسلا سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، ويحيى بن حسان وكلاهما ثقتان. فراويتهما أولى بالصواب.

وبالتالي تنص أقوال العلماء على أن المتهم فيه ابن عيينة وليس من دونه؛ فكان ابن عيينة مرة يرويه مرسلا، وأخرى متصلا. واختار البخاري والنسائي وغيرهما أن الصواب فيه مرسل.

المثال الثالث:

قال ابن القيسراني: حديث: «إِنَّ رَجُلًا وَامْرَأَةً اِخْتَصَمَا ... الحديث». قال الدارقطني : تفرد به الوليد بن مسلم[80]، عن ابن جريج [عن عطاء، عن ابن عباس] متصلا وأرسله غيره.[81]

تخريج الحديث:

هذا الحديث رُوي على وجهين:

الوجه الأول: رواية الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس موصولا. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 514/7، ح14848، قال: أخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه، أنا أبو الشيخ الأصبهاني، نا عبد الله بن محمد، نا أبو زرعة، نا عمرو الناقد، نا الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس: «أَنَّ رَجُلًا خَاصَمَ امْرَأَتَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ وَزِيَادَةً. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا».

الوجه الثاني: رواية ابن جريج، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلا. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى 514/7، ح14847، قال:

أخبرنا أبو الحسين بن الفضل، أنا عبد الله بن جعفر، نا يعقوب بن سفيان، نا أبو نعيم، وقبيصة قالا: حدثنا سفيان، عن ابن جريج، عن عطاء، عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَى».

وأخرجه البيهقي 513/7، ح 14845 من طريق عبد الله بن المبارك، ومن طريق عبد الوهاب بن عطاء، ح 14844، ومن طريق سفيان الثوري ح 14846، ثلاثتهم عن ابن جريج، به مرسلا بنحوه.

دراسة العلة:

الحديث بهذا الإسناد ذكر فيه الدارقطني الاختلاف في وصله وإرساله. وبعد تخريج الحديث وصلت إلى أن الوليد بن مسلم تفرد بروايته عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس موصولا. وخالفه سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وعبد الوهاب بن عطاء فرووه عن ابن جريج، عن عطاء مرسلا.

1. عبد الله بن المبارك: ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير.[82]
2. الثوري: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس.[83]
3. عبد الوهاب: صدوق ربما أخطأ.[84]

الوليد بن مسلم: قال العجلي: ثقة.[85] وقال أبو حاتم: صالح الحديث.[86] وذكره ابن حبان في الثقات.[87] وقال الدارقطني : الوليد بن مسلم يرسل، يروي عن الأوزاعي أحاديث الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع وعطاء والزهري فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عن عطاء يعني مثل عبد الله بن عامر الأسلمي وإسماعيل بن مسلم.[88] وقال ابن حجر: ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية.[89] وقال الذهبي: إذا قال الوليد بن مسلم عن ابن جريج أو عن الأوزاعي فليس بمعتمد لأنه يدلس عن كذابين فإذا قال: حدثنا فهو حجة.[90] فالرواية المرسلة أرجح من الرواية الموصولة لأسباب آتية:

1. رواه سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وعبد الوهاب بن عطاء ثلاثتهم، عن ابن جريج، عن عطاء مرسلا بينما تفرد الوليد بن مسلم بروايته موصولا؛ فالذين رووه مرسلا هم أكثر عددا من الذي تفرد.
2. الذين رووه مرسلا من أعلى مراتب التعديل، فروايتهم أولى بالضبط والإتقان بينما تفرد الوليد بن مسلم بروايته موصولا وهو ثقة كثير التدليس والتسوية، خاصة في روايته عن ابن جريج، ولم يصرح بالسماع في روايته عنه.
3. ونص العلماء على تفرد الوليد بن مسلم، وترجيح الرواية المرسلة، منهم أبو حاتم، والبيهقي، والدارقطني . قال البرقاني في سؤالاته للدارقطني : قلت: هل أسنده غير الوليد بن مسلم؟ قال [الدارقطني]: لا، وإنما هو عطاء مرسل.[91] وقال البيهقي: قال وكيع: سألت ابن جريج عنه فلم يعرفه، وأنكره. قال البيهقي: وكأنه إنما أنكره بهذا اللفظ فإنما الحديث باللفظ الذي رواه ابن المبارك وغيره، والله أعلم. وقد رواه الوليد بن مسلم عن ابن جريج....[فذكر الحديث، ثم قال] وهذا غير محفوظ، والصحيح بهذا الإسناد مرسلا.[92] وقال أبو حاتم: إنما هو عن عطاء عن النبي ﷺ مرسل من حديث الوليد بن مسلم.[93]

رأي الباحثة:

الحديث بهذا الإسناد رُوي على وجهين: تفرد الوليد بن مسلم بروايته عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس موصولا. وخالفه سفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك، وعبد الوهاب بن عطاء فرووه عن ابن جريج، عن عطاء مرسلا. والوجه المرسل أرجح حيث رواه ثلاثة من أعلى مراتب التعديل، ونص أبو حاتم، والدارقطني ، والبيهقي على ترجيح الوجه المرسل كما سلف في دراسة العلة.

نتائج البحث

من أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث ما يلي:

- كتاب الإمام الدارقطني "الغرائب والأفراد" من أهم الكتب المؤلفة في علم العلل، لكن معظمه مفقود، وقام ابن القيسراني بترتيبه على الأطراف مع حذف الأسانيد وسماه "أطراف الغرائب والأفراد".
- علم العلل من أدق أنواع علوم الحديث، والطالب الذي يخوض في هذا العلم لابد له من معرفة مناهج المتقدمين والمتأخرين في هذا المجال لأن فيها تباين، حيث يشمل مفهوم العلة عند المتقدمين جميع أسباب الطعن في الحديث سواء كانت ظاهرة كالضعف، وجهالة الراوي، والكذب أو خفية كالشذوذ، والنكارة، بينما العلة عند المتأخرين سبب غامض خفي قادح في الحديث ظاهره الصحة.
- تعارض الوصل والإرسال نوع من أنواع الاختلاف الواقع في الإسناد وهو: أن يروي بعض الرواة الحديث موصولا مسندا بينما يرويه آخرون أو يرويه نفس الرواة مرة موصولا ومرة مرسلا أي بسقط اسم الصحابي مع اتحاد المتن.
- إن العلماء المتقدمين لم يضعوا قاعدة خاصة للترجيح بين الوصل والإرسال والرفع والوقف بل كانت أحكامهم على الأحاديث خاضعة للقرائن المحتفة بها. وهذا هو الفرق الواضح بين أسلوب المتقدمين والمتأخرين.
- اختلف علماء المتأخرين فيما يُرجح عند تعارضهما إلى أقوال عديدة منها القول الأول ترجيح الوصل على الإرسال و الرفع على الوقف.القول الثاني:ترجيح الإرسال والوقف۔القول الثالث:ترجيح رواية الأحفظ۔القول الرابع:ترجيح للأكثر عددا.

والمذهب الراجح في مسألة تعارض الوصل والإرسال هو الحكم على الحديث حسب القرائن المتوفرة فيه وهذا هو المنهج الذي سلكه معظم علماء النقد من المتقدمين والمتأخرين، والمعاصرين.

- خطوات دراسة الحديث المعل تشمل: جمع طرق الحديث، ومعرفة الرواة ومراتبهم، ثم تحديد مدار الاختلاف، ودراسة الرواة عن المدار وبيان اتفاقهم واختلافهم، ثم التثبت من سماع الرواة خاصة من وُصف بالتدليس، أو الإرسال، والموازنة بين الروايات وبيان الراجح في ضوء القرائن.
- وقرائن الترجيح كثيرة، منها: كثرة العدد، وقوة الحفظ أو الكتابة، وطول ملازمة الراوي للشيخ، وقرابة الراوي لشيخه، واتفاق البلدان، وتنصيص علماء النقد.

الهوامش

[1] انظر: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق د.بشار عواد معروف، ط 1، دار الغرب الإسلامي، 2003م، ج8،ص576

[2] انظر: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية،بيروت، لبنان، ط 2، 1425هـ/2004م، ج13،ص487، الذهبي، تاريخ الإسلام، ج8،ص577

[3] انظر: الذهبي،تاريخ الإسلام، ج8،ص577

[4] انظر: الخطيب، تاريخ بغداد، ج13،ص487

[5] سنن الدارقطني ، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1424هـ

[6] العلل الواردة في الأحاديث النبوية، بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، ط 1، 1405هـ/1985م

[7] المؤتلف والمختلف، بتحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1986م

[8] الضعفاء والمتروكون، طُبع على 3 أعداد في مجلة الجامعة الإسلامية، بتحقيق د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1403هـ1404هـ

[9] طبع الإلزامات والتتبع معا في كتاب واحد، بتحقيق أبي عبد الرحمن مُقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط 2، 1405هـ

[10] انظر: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط 15، مايو 2002م، 314/4

[11] أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الأموي الإشبيلي، المتوفى 575ه، فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ/1998م، ص196

[12] انظر: أبو القاسم يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد المهرواني، الهمذاني، المهروانيات= الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب، تحقيق د. سعود بن عيد، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ط 1، 1422ه/2002م، ج1،ص181

[13] ابن حجر العسقلاني، المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، ص228. الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق محمد أحمد شاكر،دار الكتب العلمية،بيروت،ط2،ص61

[14] أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، البداية والنهاية، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ط 1، 1408ه/1988م، ج11،ص362

[15] محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، دارصادر، بيروت،د.ت، ط 1، ج11،ص476

[16] أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، بتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.م، 1399ه/1979م، ج4،ص12

[17] انظر: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق محمد عثمان، دارالكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1405هـ/1985م النووي، ص44

[18] النووي، التقريب والتيسير، ص44

[19] انظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، بتحقيق بسيع بن هادي، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة، السعودية، ط 1، 144ه/ 1984م، ج2،ص748ـ 750

[20] انظر:أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد، معرفة علوم الحديث، بتحقيق السيد معظم حسين، بيروت، 1397ه، ص 113

[21] الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص 118

[22] انظر: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تدريب الراوي في تقريب النواوي، بتحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، السعودية، ط 2، 1415ه، ج1،ص304

[23] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج1،ص304ـ 308

[24] انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج11،ص726

[25] عثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، المحقق عبد اللطيف الهميم ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، ط 1، 1423ه/ 2002م، ص 79

[26] المرجع السابق، ص 116

[27] انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج11،ص726

[28] الدكتور محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، د.م، ط 10، 1425ه/2004م، ص 87

[29] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص 129

[30] مجموعة من الباحثين بإشراف علي بن محمد العمران، آثار الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، دار الفوائد، د.م، ط 1، 1434ه، ج18،ص99، 100

[31] انظر: السيوطي، تدريب الراوي، ج1،ص221، 222

[32] ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح، ص 188

[33] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 411

[34] النووي، شرح صحيح مسلم، ج6،ص29

[35] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 580

[36] انظر: ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 64

[37] انظر: السخاوي، فتح الغيث، ج1،ص165

[38] انظر: السخاوي، فتح الغيث، ج1،ص166، 167

[39] انظر: مجموعة من الباحثين بإشراف علي بن محمد العمران، آثار الشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحي المعلمي اليماني، ج18،ص99،100

[40] انظر: عداب محمود الهمش، الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع، ص 290

[41] هو محمد بن منصور بن ثابت بن خالد الخزاعي، أبو عبد الله الجواز المكي. ثقة، من الطبقة العاشرة، وهم كبار الآخذين عن تبع الأتباع. توفي سنة اثنتين وخمسين ومائتين. انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دارالرشيد، سوريا، 1406ه، ت 6325

[42] هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي.ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، ربما دلس لكن عن الثقات. وُلد سنة سبع ومائة وتوفي سنة ثمان وتسعين ومائة. انظر: التقريب، ت 2451

[43] أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم للإمام الدارقطني ،تحقيق: محمود محمد محمود حسن نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، ج3، ص243، ح2546

[44] آل عمران: 172

[45] آل عمران: 174

[46] آل عمران: 172

[47] انظر: التقريب، ت 6325

[48] هو سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، أبو عثمان المروزي، ويقال الطالقاني. من الطبقة العاشرة وهم كبار الآخذين عن تبع الأتباء. انظر: التقريب، ت 2399

[49] هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، اليماني، أبو بكر الصنعاني. من الطبقة التاسعة، وهم صغار أتباء التابعين. انظر: التقريب، ت4064

[50] هو أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد السلمي، أبو علي ابن أبي عمرو النيسابوري. من الطبقة الحادية عشرة، وهم أوساط الآخذين عن تبع الأتباء. انظر: التقريب، ت 27

[51] هو محمد بن عبد الله بن يزيد القرشي العدوي، أبو يحيى بن أبي عبد الرحمن المقرىء المكي، مولى آل عمر بن الخطاب. من الطبقة العاشرة، وهم كبار الآخذين عن تبع الأتباء. انظر: التقريب، ت 6054

[52] محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص، المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط 1، 1429هـ/2008م، ج2، ص174

[53] محمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق عبدالله بن باز، ومحمد فؤاد عبدالباقي، ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ط، 1379هـ 229228/8، ص 163

[54] هو عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي مولى موسى بن باذم. ثقة ثبت، من الطبقة الرابعة التي تلي الوسطى من التابعين. تُوفي سنة ست وعشرين ومائة. انظر: التقريب، ت 5024

[55] هو محمد بن ميمون الخياط البزاز، أبو عبد الله المكي، صدوق ربما أخطأ، من الطبقة العاشرة، وهم كبار الآخذين عن تبع الأتباء، تُوفي سنة اثنتين وخمسين ومائتين. انظر: التقريب، ت6345

[56] هومنصور بن صُقير، ويقال: ابن سقير، أبو النضر البغدادي. ضعيف، من الطبقة التاسعة وهم صغار أتباء التابعين. انظر: التقريب، ت6903

[57] ابن القيسراني، أطراف الغرائب والأفراد، 242/3

[58] قال الألباني: ضعيف. محمد ناصر الدين الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1399هـ/1979م، ج7، ص304، ح 2245

[59] التوبة: 74

[60] قال الألباني: ضعيف. وقال النسائي: محمد بن مسلم ليس بالقوي، والصواب مرسل، وابن ميمون ليس بالقوي أيضا.انظر: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، السنن الصغرى(المجتبى من السنن)،بتحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الشام، د.ط،ج8،ص44

[61] هو سعيد بن عبد الرحمن بن حسان، ويقال سعيد بن عبد الرحمن بن أبي سعيد، القرشي، أبو عبيد الله المخزومي، المكي. ثقة، من الطبقة العاشرة وهم كبار الآخذين عن تبع الأتباع. انظر: التقريب، ت2348

[62] وقال الترمذي عقبه: وفي حديث ابن عيينة كلام أكثر من هذا: ولا نعلم أحدا يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير، محمد بن مسلم والعمل على هذا الحديث [يعني جعل الدية اثني عشر ألفا في الدراهم] عند بعض أهل العلم، وهو قول أحمد، وإسحاق، ورأى بعض أهل العلم الدية عشرة آلاف، وهو قول سفيان الثوري، وأهل الكوفة وقال الشافعي: لا أعرف الدية إلا من الإبل، وهي: مائة من الإبل. أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1998م، ح1389

[63] هو يحيى بن حسان بن حيان التنيسى البكري، أبو زكريا البصري. ثقة، من الطبقة التاسعة وهم صغار أتباع التابعين. انظر: التقريب، ت7529

[64] مشيخة النسائي، ص100

[65] أبوعبدالرحمن أحمدبن شعيب بن علي النسائي،السنن الكبرى،تحقيق شعيب الأرناؤوط،مؤسسة الرسالة،بيروت، 1421هـ، ج6،ص356

[66] عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1424هـ، ج8،ص82

[67] التقريب، ت6345

[68] محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي،ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، بتحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، ط: مكتبة النهضة الحديثة مكة، الطبعة الثانية 1387 هـ/1967م، ص377

[69] قال ابن حجر: ثقة. انظر: التقريب، ت2348

[70] قال ابن حجر: ثقة، من الطبقة التاسعة. انظر: التقريب، ت7529

[71] الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج8،ص172

[72] جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1406هـ، ج3،ص139

[73] ديوان الضعفاء للذهبي، ص398

[74] محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط 1، 1396هـ، ج3،ص40

[75] أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، 1404هـ، ج4،ص129

[76] التقريب، ت6903

[77] أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني ، السنن، بتحقيق شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1424 هـ/2004م، ج4، ص148، ح3245

[78] السنن الكبرى للنسائي، 356/6

[79] محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، العلل الكبير= علل الترمذي الكبير، تحقيق صبحي السامرائي وغيره، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1409هـ، ص218، ح391390

[80] هو الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي، مولى بني أمية، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، من الطبقة الثامنة، وهم أوساط أتباع التابعين، تُوفي سنة أربع وتسعين أوخمس وتسعين ومائة. انظر: التقريب، ت7456

[81] ابن القيسراني،أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني ،ج3،ص279، ح2654

[82] هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي مولاهم، أبو عبد الرحمن المروزي. ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير. من الطبقة الثامنة، وهم أوساط أتباع التابعين. وُلد سنة تسع عشرة ومائة، وتُوفي سنة إحدى وثمانين ومائةالتقريب، ت 3570

[83] هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري. من الطبقة السابعة، وهم كبارأتباع التابعين. انظر: التقريب، ت2445

[84] هو عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجَلي مولاهم البصري. من الطبقة التاسعة وهم صغار أتباع التابعين التقريب، ت4262

[85] الحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، معرفة الثقات، دار الباز، ط 1، 1405هـ/1984م، ص466

[86] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9، ص17

[87] محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي المعروف بـ ابن حبان، الثقات، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط 1، 1393 هـ/ 1973م، ج5، ص494

[88] الدارقطني ،الضعفاء والمتروكون، ص139

[89] التقريب، ت7456

[90] شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الإعتدال في نقد الرجال، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1، 1382هـ/1963م، ج4، ص348

[91] علي بن عمر أبي الحسن الدارقطني ، سؤالات البرقاني للدارقطني ، تحقيق عبدالرحيم محمد أحمد القشقري، كتب خانه جميلي باكستان، ط 1، 1404 هـ، ص 71

[92] أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي، السنن الكبرى، بتحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 3، 1424هـ/2003م، ج7، ص513، ح14844 14846

[93] أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، العلل، بتحقيق سعد بن عبد الله وآخرين، مطابع الحميضي، الرياض، السعودية، ط 1، 1427هـ/2006م، ج1، ص429